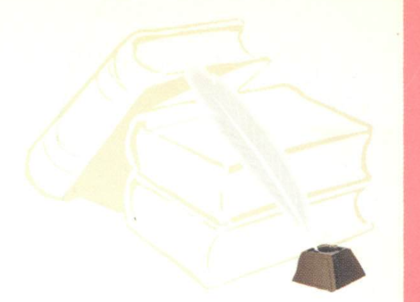
كتاب الشهر

4



التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع

بيانات من التجربة الليبية

تقديم: الدكتور مصطفى عمر التير

أستاذ علم الاجتماع

قسم علم الاجتماع / طرابلس

جامعة الفاتح / طرابلس

رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع

المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر

عيسى يوسف الكوني

التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع

بيانات من التجربة الليبية

■ تقديم : الدكتور مصطفى عمر التير

أستاذ علم الاجتماع
قسم علم الاجتماع – كلية التربية
جامعة الفاتح / طرابلس
رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع

الطبعة الاولى 1372 و.ر – 2004
رقم الايداع: 6113 - 2004
ردمك 6 - 066 - 26 - ISBN 9959
الوكالة الليبية للترقيم الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية بنغازي
nat_lib_libya@hotmail.com

المقـــــدمـــــة

يحلو للكثير من المثقفين الحديث عن التنمية في بلد ما ، أو في منطقة معينة ، وكأنها حقيقة واقعة أو من نوع تحصيل الحاصل ، ولذلك يجتهدون بكل الطرق للبحث عن عدد من المتغيرات التي ارتبطت بمسيرة التنمية وكأنها كانت السبب المباشر ، حدث هذا في أنحاء كثيرة من مناطق العالم ، والعالم العربي أخذ هو الآخر حظه ومنه بالطبع الشمال الأفريقي ، وعليه أقيمت ندوات كثيرة ، وظهرت كتابات متنوعة وأثيرت مناقشات متنوعة مما يدخل تحت عنوان حديث التنمية .

وكما كانت الكتابات العربية حول التنمية غزيرة كذلك لم يبخل الكتاب العرب عن إضفاء عدد كبير من الصفات على هذه التنمية فكانت المستقلة والمطية والمستدامة .

الذين كتبوا حول التنمية عرضوا مؤشرات كمية لتدعيم أحكامهم وتعميماتهم . أغلب هذه المؤشرات تظهر في مختلف التقارير التي تعد عن تجارب في أنحاء متفرقة من العالم . وقائمة المؤشرات طويلة ، وتختلف الدراسات والتقارير من حيث اختيار

عدد من المؤشرات يتم تسليط الضوء عليها لرصد مسيرة المجتمع التنموية .

وفي حين يتوسع مجال المؤشرات بحيث يصل إلى مجالات كثيرة يفضل البعض اختصار القائمة وحصرها في مؤشرات محدودة قد لا تتجاوز في بعض الأحيان عدد تلك التي تستخدمها أجهزة الإعلام الرسمية للدفاع عن إنجازات النظام الرسمي . وبالنسبة للكثير من البلاد العربية تنتشر التقارير والدراسات التي تنحصر مؤشراتها في تلك التي ترد في وسائل الإعلام وهي في معظمها حكومية .

المؤشرات التي ترد في الأعمال العربية ، وهي كما أشرنا حكومية أو رسمية تتصل بواجبات الدولة الوطنية من تطور لأعداد المتعلمين إلى عدد المستشفيات وما يتعلق بها من أطباء وممرضين وأسرة إلى أطوال الطرق وإعداد الوحدات السكنية ، والمنجزات في مجالات الكهرباء والماء وهكذا . كما تستخدم التقارير والدراسات العربية الميزانيات المرصودة للمجالات المختلفة وتطورها كمؤشرات للتنمية .

جميع هذه المؤشرات ضرورية عند الحديث عن التنمية وعن قياسها والنمو في هذه المؤشرات سيقود إلى تغيير المجتمع وخصوصا على مستوى المؤشرات المادية ، لكن التنمية شيء أكثر

من هذا بكثير . هذه المؤشرات مهمة ولكنها ليست كافية . ميزانيات التعليم ونسبها للميزانيات العامة مؤشر مهم ، وكذلك تطور أعداد الطلبة ، ومجالات التعليم ومستوياته هو الآخر أمر مهم ، لكن التعليم كماً وكيفاً . فالأعداد وحدها لا تكفي ، إذ من المفيد بيان الكيف وهذا هو الآخر يمكن قياسه كميا بمؤشرات غير مباشرة . نفس الشيء يمكن قوله على المجال الصحي . إذ مجرد سرد الأرقام الخاصة بالمؤشرات الصحية لا يكفي ، لا شك أن مجالي التعليم والصحة من بين أهم عناصر التنمية البشرية وهي في النهاية هدف التنمية الرئيسي .

فالتنمية من هذه الناحية تعني بناء شخصيات متعلمة وعارفة وسليمة يمكنها إنتاج أشياء أخرى يمكن قياسها وحسابها بمؤشرات كثيرة يأتي في مقدمتها الاقتصاد .

فالتنمية تعني إنتاج ومنتجين . وقد صرفت بعض البلدان مبالغ ضخمة وانتهت بأفراد نالوا قسطا من التعليم الرسمي ذوي إمكانيات محدودة ، يعتمدون على الدولة أكثر من اعتماد الدولة عليهم ، ويستهلكون بأكثر مما ينتجون . فمثل هذه المبالغ يقيدها البعض ضمن مؤشرات التنمية ، لكنها في واقع الأمر نوع من أنواع هدر الموارد .

وإذا كانت هذه ناضبة ، وتتوفر بشكل مؤقت كما هو الحال في

البلدان النفطية فإن المستقبل لن يكون مشرقا ، من جهة أخرى تسجل التقارير العربية الميزانيات التي تصرف على الزراعة وعلى الصناعة ضمن مؤشرات التنمية . وبعض البلاد صرفت بلايين الدولارات في هذين المجالين ، لكن الحصيلة بعد سنوات طويلة لا تكاد تذكر ، وبدلا من الوصول إلى مستوى الاكتفاء الذاتي في أكثر من مادة غذائية ، ترتفع معدلات ومستويات الاعتماد على الاستيراد . فهذه بالطبع ليست تنمية .

البعض يعتقد أن نوعا بعينه من التعليم له دور متميز في التنمية ونقصد هنا التعليم العالي تحديداً . في الواقع ، أمر متوقع في عالم اليوم عالم المعرفة وتوظيفاتها التقانية أن يكون للتعليم العالي إذا كان جيدا أن يساهم في توطين العلم وتوظيفاته العملية وترجمة كل هذا إلى تطوير وإلى إنتاج ، وبالطبع قياس نجاحات هذا المتغير كميا أمر سهل وممكن ومقنن أيضا . ولكي لا نحشر ضمن زمرة الطبالين والزمارين ومزيفي الوعي ، نفضل الحديث عن شكل من أشكال التغير الذي يمكن أن يحدث في أي مجتمع ، نقترح تسميته بالتحديث تمييزا عن بقية الأنواع ، وعليه يمكن التعرف على تلك المتغيرات التي قد تسببت في هذه الظاهرة في المجتمع .

وسنسلط الضوء في هذه الورقة في بعضها ، وسيكون التعليم العالي في مقدمتها مع ربط كل هذا بالتجربة الليبية .

التحديث والتنمية

ننظر إلى التحديث على أنه أحد أنواع التغير الاجتماعي ، يمثل حركة المجتمع على مسار محدد يمكن ملاحظته ، ويمكن قياسه . مسار له خصائص ومؤشرات تتعلق بالبيئة المحيطة بالفرد ، وبشخصيته ، فالتحديث عملية تفاعل بين عدد كبير من المتغيرات ، تنتج عنها حركة ، تتصل بالمجتمع الكبير ، وتتصل أيضا بالفرد . ويعبر عن الحالة الأخيرة بالتحديث على مستوى الشخصية ، التي تشير إلى عدد من أنماط السلوك ، التي تتصل بالفرد الذي قطع مرحلة على مسار التحديث .

يأخذ القياس بالنسبة لظاهرة التحديث شكلين رئيسين : (كيفي وكمي) . إذ تدخل في مجال القياس مؤشرات متعددة ومتنوعة ، يتصل بعضها بالفكر وبالفلسفة وبالأدب والفن والعلم الخ ، وسيؤجل في هذه المناسبة الحديث عن الكيف وعن الجوانب التي تتصل بالعقل وبالفكر ، وسيشار فقط إلى مؤشرات بارزة يمكن قياسها أمبيريقيا بواسطة التعرف على وسائل تقدير كمياتها ، لذلك يمكن القول أنه عند حصر مؤشرات التحديث على مستوى المجتمع يأتي ذكر المباني الحديثة ، على شكل وحدات سكنية وأسواق وخدمات ، وكذلك الطرق ووسائل الاتصال المختلفة ،

وأيضا المؤسسات العامة ، مثل المدارس والمستشفيات والمعسكرات وأجهزة المحافظة على الأمن والمؤسسات الاجتماعية ، ودرجة تركز هذه المؤسسات في مراكز حضرية ، تجتذب نحوها سكان الريف كما يأتي ذكر وسائل ومعدات الإنتاج ، مثل الورش والمصانع بأنواعها ، والدور الذي تلعبه في تغيير نمط العمل السائد ، وكذلك انتشار أنواع معينة من السلع ، وتأثير كل هذا على انتشار أنماط سلوكية تتمحور حول الشراء والاقتناء ويشكل ما يسمى بنمط الاستهلاك . ويشير التحديث على مستوى المجتمع إلى مختلف مكونات مكان العمل من مكتب وخلافه ، ومكونات المسكن أو المنزل وما يتصل بهذا من قواعد وبرامج وعادات تنظم حركة الأفراد في داخل هذه الأماكن . كما يشير المفهوم إلى مكونات الثقافة والعلوم والمعارف التي تتصل بالفكر . بينما تتمحور مؤشرات التحديث على مستوى الشخصية ، حول خصائص تتصل بالمقدرة على التكيف مع متطلبات الحياة العصرية ، وما يتعلق بها من سرعة في التغيير والتجديد ، وما يرتبط بهذا من طرق ووسائل وكيفية التعامل مع أنساق القيم الجديدة ، وما ينتج عن كل هذا من آراء ومواقف واتجاهات .

التحديث مرحلة ضمن مراحل تطور المجتمعات البشرية ، تاريخيا ، بدأت أولا في أوروبا ، وانتشرت فيما بعد في مختلف

أرجاء العالم . شأنها في هذا شأن بقية المراحل التي سبقتها ، وخصوصا تلك التي تميزت ببناء حضارات . مع ملاحظة أن وسائل الانتقال التي توفرت لمرحلة التحديث كانت هي الأفضل من حيث تطورها ومقدرة انتقالها وسرعة الانتقال . لذلك يمكن القول أن انتشار التحديث جغرافيا كان أوسع من انتشار أي حركة اجتماعية أو مرحلة تطور أو تغير سبقتها .

لم تبدأ مسيرة التحديث أول ما بدأت من فراغ ، وإنما سبقتها مرحلة ، سادت خلالها حالة فكرية ، تميزت بسيادة خصائص تميل إلى توجيه سيل لا ينقطع من الأسئلة الموجهة نحو جميع جوانب الحياة العقائدية والفلسفية والفكرية . أسئلة تشكك في الثوابت بغض النظر عن مجالاتها .أسئلة تدعو إجاباتها إلى الثورة على القديم ، وعدم الخوف من المجهول ، والاستعداد للدخول في تجارب غير معهودة ولا معروفة ، يشار إلى هذه الحالة الفكرية بالحداثة ، التي طالت مختلف الأنشطة المتعلقة بالفكر وبالإبداع من فلسفة إلى أدب وفن وهندسة والعلم بفروعه وتطبيقاته العملية ، إلى قواعد تنظم عمليات التفاعل الإجتماعي بين الأفراد . لقد أخذت الحداثة تتشكل أول مرة في أوروبا نتيجة تكاثر الأفكار الجديدة ، وتصارع مختلف الفلسفات ووجهات النظر وحركات التمرد على الكنيسة وعلى الإقطاع ، وظهور ما صار يعرف بفلسفة التنوير ، ثم

أدت التطبيقات العملية لهذه الفلسفة إلى ظهور عملية أو حركة التحديث .

تعني الحداثة عملية انتقال من نمط معرفي يعتمد بدرجة كبيرة على احترام التقاليد والأفكار القديمة والتفسيرات الغيبية والأسطورية لمعظم ما يصادفه الشخص في يومه من قضايا وأنشطة ومشكلات إلى نمط معرفي يوظف العقلانية توظيفا واسعا، ويستعين بنتائج المعرفة العلمية وتوظيفاتها التقانية في التعامل مع ما يصادفه المرء في يومه من قضايا وأنشطة ومشكلات . تعكس التفسيرات نمط العقلية التي يعبر عنها من خلال أنماط التفكير ، التي تترجم بدورها إلى أنماط سلوك ليست العقلانية حالة جامدة ، ولا كمّا محدودا ، وإنما هي توظيفات تكثر وتقل ، وتتوحد وتتنوع ، فهي درجات كثيرة . لذلك يمكن تطوير مقياس لها ، ويمكن قياس درجات الأفراد على مثل هذا المقياس . ويتطلب بناء مقياس من هذا النوع تضمين فقرات تتصل بمكونات لها علاقة بالنقاش والنقد والتحليل ، إلى جانب مكونات تعكس درجة ثقة عالية في نتائج المعرفة العلمية ، وفي توظيفاتها العملية ، وفي المقدرة على التجريب ، والمقارنة بين النتائج المختلفة ، وتعديل الرأي في ضوء الحقائق الجديدة . كما يتطلب تضمين هذا المقياس فقرات تتصل بمكونات غيبية وأسطورية ، ونمط التفكير العقلاني لا يعني بالضرورة غياب

جميع مكونات التراث والعادات ومظاهر التفكير الغيبي والأسطوري . فدرجة عقلانية نمط التفكير هي درجة نسبية على مقياس متدرج ، وتتضمن صفات وخصائص متنوعة .

يرى عدد غير قليل من المفكرين والباحثين ورجال السياسة إلى أن التحديث تجربة أو صناعة أوروبية ، وعلى الذين يرغبون في استيرادها أو تقليدها أن يطبقوا التجربة بحذافيرها ، وتظهر عندئذ مجتمعات تشابه النمط الأوروبي ، ويشب أفراد تشابه أو تعكس أنماط سلوكهم الأنماط الأوروبية . انتشر أصحاب هذا الرأي ، وانتشرت كتاباتهم ، وانتشرت أعمالهم التطبيقية في مختلف أرجاء المعمورة ، ومع الاعتراف بأن الجماعات البشرية تقلد بعضها بعضا ، وتقتبس من بعضها ، وأن السمات الثقافية تتنقل عبر الثقافات المختلفة ، إلا أنه يمكن القول بأن مسيرات الحركات الاجتماعية الكبرى – والتحديث من بينها – عبر المجتمعات المختلفة، لا تعكس بالضرورة التجربة الأولى ، أي الأوروبية بحذافيرها ، لذلك توجد أنماط أو تجارب كثيرة للتحديث ، ليست عبارة عن صورة مكررة أو باهتة للتجربة الغربية . بل يصح القول بأن المجتمعات البشرية ذات الثقافات المختلفة تمر بمراحل وتجارب تحديثية مختلفة ومتنوعة . وبعبارة أخرى عرفت المجتمعات البشرية أكثر من نموذج واحد للتحديث .

وندعي بأن من بين هذه النمــاذج ذلك الذي يمكن أن يســمى بالنموذج العربي . ونقصد به النموذج الذي عبر به المجتمع العربي إلى مرحلة التحديث . نقول بنموذج عربي وندرك تماما أنه عبارة عن تجميع وتلخيص لتجارب متعددة . فالمجتمع العربي توحده خصائص ، وتباعد بين أجزائه أخرى . لذلك يمكن التحدث عن تجربة مجتمع عربي بعينه ، وليكن هنا المجتمع الليبي ، الذي مر بتجربة متميزة ، تصلح أن تكون مجالا للنقاش وللتعليق .

لقد وضعت الدولة في هذا المجتمع ، ونفذت مجموعة من مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن وصفها بالطموحة ، حيث رصدت لها مبالغ مالية كبيرة بالمقارنة بحجم السكان ، مخططات استهدفت جميع المجالات الحيوية للحياة ، ووصلت إلى مختلف أرجاء البلاد . لم توجه نحو مناطق جغرافية بعينها ، ولم تبق حبيسة حدود المراكز الحضرية الرئيسية ، بل وصلت الى المدينة المتوسطة والمدينة الصغيرة والقرية ، وإلى الواحة القابعة في عمق الصحراء.

لقد قادت هذه الأنشطة إلى تغييرات جذرية طالت مختلف الأصعدة والتركيبات والبني الاجتماعية ، تغييرات تتمثل في مجموعة من المؤشرات التي يمكن مشاهدتها والتعرف عليها ، والتي تعبر عما يمكن أن يشار إليها بمسيرة التحديث الليبية .

ما هي أهم خصائص التجربة الليبية التحديثية ؟ .. وما هي العوامل التي تسببت فيها، وموقع التعليم العالي بين هذه العوامل؟. والى أي مدى سارت مسيرة التحديث الليبية في نفس الطريق الذي سارت فيه تجارب مجتمعات أخرى ؟ وهل هي صورة من صور كثيرة لنموذج قديم ؟ أم أن لهذه التجربة خصوصيتها ، ولها من الصفات الخاصة ما يجعل منها نموذجا متميزا ؟ وإلى أين تتجه ؟ وما هي صورتها المستقبلية ؟ هذه بعض الأسئلة التي ستحاول هذه الورقة الإجابة عليها بهدف وصف التجربة الليبية ، وبيان أهم خصائصها ، وما يتعلق بهذا من نتائج ، وعلاقة كل هذا بالصورة التي سيدخل بها المجتمع الليبي إلى القرن القادم .

تجربة التحديث الليبية

يصنف المجتمع الليبي تصنيفات كثيرة من بينها انتمائه إلى العالم الثالث . ومن هذه الزاوية التجربة التحديثية الليبية هي نوع من أنواع تجارب العالم الثالث في هذا المجال . تبدأ مسيرة التحديث من هذا النوع عندما تتوفر الظروف المناسبة لانطلاقها .. تكون البداية بسبب فعل فاعل . قد يكون الفاعل شخصاً يحتل

مكانة اجتماعية ، كأن يكون زعيما سياسيا مثلا ، أو قائدا عسكريا ، أو مصلحا اجتماعيا ، أو مغامرا اقتصاديا .. شخص له رؤية للمستقبل تختلف عما هو سائد ، وله رغبة وتصميم قوي في قيادة حركة للتغيير . وقد يكون الفاعل أكثر من شخص ، جماعة مثلا ، أو جماعات متعددة . قد تكون الجماعة أو الجماعات غير رسمية أي غير حكومية ، من بين التي تنتمي لهيئات ومؤسسات وجماعات المجتمع المدني .

وقد تكون الجماعة ، أو الجماعات رسمية الطابع ، كتلك التي تتبع الحكومة مباشرة .. وقد تتعاون الجماعات الرسمية وغير الرسمية للوصول إلى نفس الهدف .

قد تكون الجماعة داخلية أي تنتمي لنفس المجتمع ، وقد تكون خارجية تنتمي إلى مجتمع آخر . وقد يتبع الفرد أو الجماعة المؤثرة أسلوب الإقناع ، وما يتصل به من شواهد على أهمية وفوائد التغيير ، وقد يتم اللجوء إلى أسلوب القوة لفرض الرأي ، والفلسفة والتغيير وباختلاف الأسباب تختلف النتائج ، فخصائص التحديث تتلون بخصائص المتغيرات المتسببة في الظاهرة .

ترجع البدايات الأولى لمسيرة التحديث في المجتمع الليبي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . كانت البدايات الأولى جد متواضعة ومحدودة ، وترجع إلى عدد من الأنشطة التي قامت بها

الإدارة عندئذ أثناء ما يعرف بالعهد العثماني الثاني حيث أدخلت مجموعة من التنظيمات والمؤسسات الحديثة كالمدارس العلمانية ، والمستشفيات ، والتقسيمات الإدارية بما في ذلك إنشاء جهاز بلدية طرابلس على النمط المتعارف عليه في البلدان التي تعتبر في ذلك التاريخ عصرية ، والمطابع ، والجرائد الخ .. وما تبع ذلك من تجديدات في الإدارة وفي القوانين ، وفي النظم . ثم كانت تلك الصدمة الحضارية ، التي نتجت عن الغزو الاستعماري الإيطالي . تضمنت الصدمة أشياء كثيرة . فقد فتحت أعين الليبيين على أحدث منتجات التقانة . وهي منتجات لم يروها بل ولم يسمعوا عنها من قبل . انحصرت الأنواع الأولى منها في معدات الحرب والتدمير ، إلا أنها ما لبثت أن شملت في وقت لاحق مختلف الأنواع . كما فتحت أعينهم على التطور الهائل الذي حصل في مجال المعرفة العلمية . وفتحت أعينهم كذلك على أساليب جديدة للتفكير ، وللتعامل مع مشكلات الحياة .

جاء الإيطاليون بهدف الاستيطان ، الذي لا يرتبط بفترة زمنية محددة ، لذلك بنوا وعمروا ، بناء وتعميرا لأبناء المستعمر القادمين من بعيد ، ولكنه تم بمساهمة السواعد الليبية ، ونفذ فوق الأرض الليبية ، فساعد هذا النشاط في تعريف العرب بأنماط الحياة الحديثة . أحضر المستعمر معه المؤسسات الحديثة في مختلف

المجالات ، كالتعليم والصحة ، والاقتصاد وإدارة الشؤون المحلية الخ .. وفرض على الليبيين التعامل معها ، فاضطر بعضهم إلى اكتساب القدر الممكن من الخبرات ، من لغة وعادات ، للتعامل بنجاح مع هذه المؤسسات .

لابد من التأكيد على أن مدى انتشار الأفكار والعادات والمظاهر المادية التي تعبر عن ظاهرة التحديث خلال فترة الاستعمار الإيطالي كان محدودا . فعدد الليبيين الذين تأثروا بالظاهرة الجديدة ، ثم من بعد قاموا بدور ريادي من أجل التغيير كان صغيرا . فالتعليم العلماني مثلا هو أهم ما يندرج ضمن ما يسمى بالمتغيرات المستقلة التي تقود إلى التحديث ، كما يصلح في نفس الوقت أن يعامل من بين أهم المؤشرات المادية للتحديث . وهو المتغير الأكثر أهمية في تهيئة الشخصية لتكتسب صفات الحداثة ، ولتساهم من بعد في توجيه مسيرة تحديث المجتمع .وكما توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1) فان عدد طلبة المدارس الحديثة كان جد متواضع إبان العهد العثماني الثاني . ومع أن هذه الأرقام ارتفعت كثيرا نسبيا إبان عهد الاستعمار الإيطالي إلا أنها بقيت بسيطة بالمقارنة مع عدد السكان من جهة ، ومحدودة من حيث المستوى الذي لم يتجاوز المرحلة الابتدائية في شكلها المختصر من حيث عدد السنوات . يرجع هذا إلى أن نسبة كبيرة

من الليبيين لم تقبل على التعليم الذي تشرف عليه السلطات الإيطالية ، كما أن هذه السلطات لم تسمح للعدد الصغير من الليبيين الذين انخرطوا في التعليم الرسمي بتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي .

لكن انطلاقة التعليم بدأت بمجرد اندحار إيطاليا وانسحابها ، عندئذ أقبل الليبيون على التعليم بنهم . وأخذت الأعداد تتضاعف بسرعة ، ودخلت الفتاة المدرسة ، وفتحت مختلف المعاهد وفروع المعرفة ومستويات التعليم بما في ذلك الجامعي والعالي وكما توضح أرقام نفس الجدول فإن المعدلات العددية للتعليم بمختلف مجالاته أصبحت في نهاية هذا القرن تضاهي مثيلاتها في أكثر المجتمعات تقدما في هذا المجال ، بما في ذلك نسبة الإناث التي بلغت في العالم 48٪ (1995) من مجموع جميع الطلبة المسجلين في جميع مستويات التعليم .

جاء الزمن الذي انزاح فيه شبح الاستعمار ، ورحل ورحلت معه فلوله ، وبقيت بعض منجزاته المادية في شكل مباني ومؤسسات ونظم دخلت البلاد لفترة تحت إدارة عسكرية تابعة لجيوش الحلفاء إلى أن حصلت البلاد على استقلال سياسي بقرار من الأمم المتحدة وظهرت إلى الوجود الدولة الليبية لتدير بلدا يعاني من دمار هائل تسبب فيه استعمار وحشي ، وأعمال الحرب العالمية الثانية

التي جرت بعض أشرس معاركها على الأرض الليبية ، وفقر مدقع بفعل سنوات جفاف متتالية ، وغياب كامل لمصادر دخل يمكن الاعتماد عليها ، وشعب يكاد يكون أميا بالكامل ، ومن حصل على تعليم لم يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي .

وتفيد التقارير الرسمية أنه في بداية النصف الثاني من القرن العشرين لم يتجاوز عدد الليبيين الحاصلين على تعليم جامعي الخمسة عشر رجلا . شهادات جميع هؤلاء في مجالات التعليم الديني واللغة والآداب من الأزهر ودار العلوم في مصر. لم يكن في البلد طبيبا أو مهندسا ليبيا أو من يحمل شهادة ماجستير . لم يكن في البلد عندئذ سوى مستشفيين في طرابلس وفي بنغازي ، وعدد صغير من المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية لا تشتمل على الإيواء . كانت خدمات الكهرباء موجودة في مدن محدودة ولم تكن تصل إلى جميع الوحدات السكنية في المدينة . ونفس الشيء يقال عن الماء الصالح للشرب والصرف الصحي . لقد جاء في تقرير بعثة البنك الدولي الذي وضع في العام (1960) ، فلا يزال معظم الليبيين يعيشون حياة بسيطة جدا ويقتاتون بأغذية بسيطة في تكوينها ، كما أن احتياجاتهم محدودة ، ومعرفتهم بتقنية القرن العشرين ضئيلة وتقاليدهم القبلية عميقة الجذور .. ويقوم معظم السكان بحرث الأرض أو رعي الماشية في أطراف الصحراء ،

يستهلكون معظم إنتاجهم .. ويسكنون في منازل منخفضة تتكون من حجرة أو حجرتين ، أو في الخيام أو في أكواخ من الصفيح أو في الكهوف ، ويكتسون بجرود مصنوعة من الصوف المغزول في المنازل ، ويستعملون الإبل والخيل والحمير في تنقلاتهم .. أما بعض المرافق كالكهرباء والمياه الجارية فهي لا تكاد تكون معروفة (تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، 1960 : 1) لكن عزيمة التغيير كانت موجودة عند الكثيرين ، وهي عزيمة دعمها وقواها تفجر النفط بكميات هائلة في أوائل الستينيات .

أولت الدولة اهتماما كبيرا نحو بناء ونشر مختلف مؤسسات المجتمع الحديث . لكن بساطة الإمكانات المادية جعلت سرعة الإنشاء والتعمير والنشر بطيئة ، تضاعفت فيما بعد عندما أخذ ريع بيع النفط يتدفق على خزينة الدولة . لقد بدأت المحاولات الأولى للتخطيط لتأخذ شكل برامج تنموية بسيطة ومحدودة منذ منتصف الخمسينيات إلا أن أول خطة متكاملة هي الخطة الخماسية التي ظهرت في العام 1963، ورصد لها حوالي مليار دولار أمريكي وهذا مبلغ ضخم جدا إذا علم أن أول ميزانية لدولة حديثة الاستقلال لم تتجاوز الخمسة والثلاثين مليون دولار . جدول رقم (3) وتبقى مخصصات الخطة الأولى جد متواضعة عند مقارنتها بالخطتين اللتين تليتا ، الأولى وهي ثلاثية للسنوات 1973 / 75

التي تجاوزت مخصصاتها السبعة مليار دولار ، والثانية وهي خماسية للسنوات 80 / 1976 التي تجاوزت ما رصد لها الواحد والعشرين مليار دولار (التير ، 1992 273 : 283)

لقد بذلت مجهودات جبارة لتحقيق تقدم ملموس في جميع المجالات التي لها علاقة بتحسين ظروف معيشة الفرد ، وخصوصا مجالات التعليم والصحة والطاقة والإسكان وطرق ووسائل الاتصال وميكنة الزراعية ، والصناعات الخفيفة والثقيلة ، والتوسع في استخدام السلع الاستهلاكية المعمرة الخ .. جميع هذه مؤشرات امبيريقة يمكن مشاهدتها ويمكن قياسها . ففي مجال التعليم مثلا تتمثل هذه المؤشرات في عدد المدارس وأنواعها ، وعدد الفصول ، ومستويات التعليم ، وعدد الدارسين في كل مرحلة ونسبهم للعدد المقابل حسب آخر تعداد عام للسكان ، وعدد المدرسين وتتمثل في مجال الصحة في عدد المستشفيات والمصحات ، ومدى انتشارها أو تركزها ، ومعدلات الأسرة في المستشفيات ، ومعدلات الأطباء والممرضات . وتشير المؤشرات في مجال الإسكان إلى عدد الوحدات السكنية المنجزة سنويا ، ومعدلات الزيادة ، ومدى توفر الشروط الصحية في هذه الوحدات من ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي . وتعني المؤشرات في مجال وسائل الاتصال أطوال الطرق المعبدة ، وكمية المنجز

منها سنويا ومستوياتها ، وعدد السيارات العامة والخاصة ومعدلات انتشار خدمات الهاتف . وهكذا لقد حققت البلاد تقدما كبيرا بالنسبة لجميع هذه المؤشرات الأمبيريقة التي يمكن التفكير فيها (التير ، 1992 290 : 310 - ، المسح العربي لصحة الأم والطفل ، 1997 - 22 : 42 ، التعداد العام للسكان ، 1995 49 : - 31) وهو تقدم انتشر فعم جميع أجزاء البلاد بما في ذلك القرى الصغيرة وحتى النائية . فالطرق المعبدة والكهرباء وخدمات الهاتف والوحدات السكنية الحديثة وصلت لكل تجمع استيطاني مهما صغر حجمه ، ومهما ابتعد عن ساحل البحر وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (2) بعض المؤشرات التي تعكس التقدم الذي حدث في المجتمع الليبي وتفيد التقارير الرسمية إلى أن في عدد غير صغير من بلدان العالم الثالث لا تتجاوز نسبة الذين يحصلون على مثل هذه الخدمات في الريف عن العشرة في المائة . لذلك عند مقارنة هذه المؤشرات عالميا يتضح أن ليبيا أصبحت ضمن بلدان الصف الأول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أ ، 2002 135 148)

يمكن القول أن الدولة وبواسطة مخططات التنمية التي نفذتها أجهزة ومؤسسات الحكومة ، عملت على تحديث المحيط أي التحديث على مستوى المجتمع ، كما يمكن القول أن ليبيا قطعت

شوطا كبيرا على مسيرة تحديث البيئة أو المحيط . ونزعم أن تحديث البيئة يقود إلى التحديث على مستوى الشخصية ، كما أن التحديث على مستوى الشخصية يقود إلى تحديث المجتمع . ونزعم من جهة أخرى ، بأن التحديث على مستوى الشخصية ، هو الهدف النهائي لعملية تحديث ناجحة .

لقد قلدت ليبيا كما فعل غيرها من بلدان العالم الثالث النموذج الغربي لتحديث المحيط عندما نفذت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو تقليد لم تسبقه مرحلة دراسة لمختلف النماذج والمقارنة بينها . أدت الرغبة القوية للاستفادة وبسرعة من عوائد النفط – كما هو الحال في بقية الأقطار العربية النفطية – إلى تحول جذري وسريع من حال إلى حال . من حالة تغلب عليها البساطة والتقليدية في جميع المجالات إلى حالة تتصف خصائصها بأنها تشابه مثيلاتها في البلدان التي قطعت شوطا كبيرا على مسيرة التحديث . أخذ التشابه أسلوبا وكأن بعض المظاهر المادية عبارة عن صورة شبه فوتوغرافية للأصل الغربي . فمثلا استبدل نمط الاستقرار الريفي ، بنمط الاستقرار الحضري ، وأخذت المدينة الليبية الكثير من خصائص المدينة الغربية بما في ذلك أسلوب المعمار ، وتوزيع الأراضي ، وخصائص الوحدات السكنية ، واستبدل المنزل العربي بالشقة الحديثة الصغيرة في العمارة السكنية ذات الأدوار المتعددة ، كما حدثت تغيرات جذرية في عدد

من المجالات المتعلقة بأساليب المعيشة مثل اللباس ، والأثاث ، ومكونات المنزل الخ ..

ومع كل ما ذكر آنفا فإن التجربة الليبية ليست صورة واضحة ولا صورة باهتة للتجربة الغربية . وتتمثل مظاهر الاختلاف بداية في المتغير المستقل الرئيسي للتجربة التحديثية أو النموذج التحديثي ، ففي الوقت الذي كانت الصناعة وهيئات المجتمع المدني هما المتغيران الرئيسيان اللذان قادا إلى تحديث المجتمع الغربي ، كانت الدولة المتغير المستقل الوحيد في حالة المجتمع الليبي . وهذا الاختلاف هام جداً وذلك لما يترتب عليه من نتائج تتدخل تدخلا مباشرا في إعطاء النموذج الشكل المميز له وخصوصا في الجانب المعروف بالتحديث على مستوى الشخصية . فوفقا للنموذج الغربي لم تلعب الدولة الدور الرئيسي ، وكان المجال مفتوحا أمام عدد كبير من العوامل للمساهمة في رسم الصورة التي سينتهي إليها النموذج . لذلك قامت مختلف مؤسسات وشرائح المجتمع وخصوصا ما يعرف بمؤسسات وبمكونات المجتمع المدني بدور إيجابي . على العكس أدى تحمل الحكومة مسؤولية التغيير إلى أن تأتي أغلب جوانب الصورة متطابقة مع السياسة التي تتبناها الدولة .

حول العلاقة المحتملة بين التعليم العالي والتنمية والتحديث:

لاشك أن برامج التنمية في أي مجتمع تهدف - على مستوى الأهداف المعلنة على الأقل - لخدمة الفرد ، بحيث تحسن من مستواه ومن محيطه في جميع المجالات ، بحيث يحدث ما يمكن الإشارة إليه بالتنمية البشرية . وكلما ارتفع مستوى الفرد درجة على مقياس للتنمية البشرية ، ارتفعت درجة مساهمته في تنمية مجتمعه .

وقد جاء في التقرير العربي للتنمية الإنسانية : " في دراسة شملت 192بلدا إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64٪ من أداء النمو ، وفي المقابل يساهم رأس المال المادي الآلات والمباني والبني الأساسية بنسبة 16٪ في النمو ، ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية . وبصورة أكثر تحديدا ، تظهر التقديرات العالمية أن زيادة نسبة خريجي المرحلة الثانوية في اليد العاملة بنسبة 1٪ ، تقترن بزيادة تتراوح بين 6و 16في المائة من الدخل الذي يحصل عليه أفقر 40٪ من السكان . وعليه يخدم التعليم النمو والمساواة كليهما . وقد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة . إلا أن تكلفة استمرار الجهل لا حدود لها

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أ ، 6 : 2002) .

يعني هذا بعبارة أخرى أن الفرد يكتسب مهارات وخبرات تساعده على الدخول إلى سوق العمل ليحصل على دخل يوظف في تحسين ظروف حياته وحياة أعضاء أسرته . ويشير تحسين الظروف إلى قضايا بعضها يتقدم على البعض الآخر . فالقضايا التي تحظى بالأولوية مثل الغذاء والعناية الصحية والتعليم . ثم تأتي مجالات أخرى الأمن بأنواعه ، والحريات بأنواعها ، وتوسيع الخيارات ، إلى أنشطة قضاء وقت الفراغ . ويفترض أن الفرد الذي ارتفعت درجته على مقياس للتنمية البشرية ستتصف أنماط سلوكه بصفات من نوع معين تجعله متميزا بالمقارنة بآخرين لا يتساوون معه في الدرجة . فالتغير في إمكانيات الفرد يقود بالضرورة إلى تغير في أنماط السلوك في مختلف المجالات من عمل وأنشطة أخرى وعلاقات اجتماعية متنوعة . تغير يطال القيم وما يعبر به عنها من مواقف واتجاهات . فهو تغير على مستوى الشخصية ليصل في النهاية إلى مرحلة يعبر عنها بالحداثة .

وباستعراض ما حدث في المجتمع الليبي من تغير خلال النصف قرن الأخير يمكن القول بأن الدولة وبواسطة مخططات التنمية التي نفذتها ، عملت على تحديث المجتمع ، كما يمكن القول أن هذا المجتمع قطع شوطا كبيرا على مسيرة تحديث البيئة أو المحيط .

ونزعم أن تحديث البيئة يقود إلى التحديث على مستوى الشخصية. ونزعم من جهة أخرى ، بأن التحديث على مستوى الشخصية أو الحداثة ، هو الهدف النهائي لعملية تحديث ناجحة . ودون استعراض جميع خصائص الشخصية الحديثة ، يمكن القول أنها شخصية تناسب متطلبات العصر ، وأن متطلبات العصر تعني العقلانية ، بمعنى الاعتماد على المنطق الذي يستند إلى الإيمان بقوة العقل على الفهم والتحليل ، لما يعترض المرء من ظواهر . وتعني القدرة على الإنتاج الجيد بأقل تكلفة ممكنة ، فالعالم الذي أصبح قرية ، صار أعضاؤه يتنافسون بغض النظر عن مواقع تواجدهم الجغرافي . وتعني متطلبات العصر ، توظيف العلم للوصول إلى المعرفة ، وتوظيف المعرفة عمليا في شكل منتجات تقانية . وتعني أيضا درجة عالية من المشاركة العاقلة ، واتخاذ مختلف القرارات ، وتحمل مسؤولية تبعاتها . فصاحب الشخصية الحديثة إنسان مجد ، وفاعل ، ومشارك على مختلف المستويات ، وذو درجة طموح عالية ، ومغامر وله استعداد للتغيير ولتجريب الجديد ، ومتفائل وله أمل كبير في مستقبل أفضل ، ومنتج ، ومتقن ، ويحترم الرأي الآخر ، ويقبل بمبدأ الاختلاف في الرأي ، وفي مستوى أقرانه في المجتمعات التي لها موقع على خريطة العصر (التير ، 1992 : 45 - 48) . أيضا تعني الشخصية

الحديثة مقدرة على توسيع دائرة الانتماء والتمييز بين الولايات وعدم الخلط بينها . فالولاء للأسرة له حدود لا يتخطاها ، وكذلك الولاء إلى القبيلة أو الجماعة الأولية الخ .. ثم الولاء للعمل والالتزام بقواعده يجب إلا يخلط بالولاءات الاجتماعية ، كما أن الولاء للوطن يجب أن يأخذ حيزا بارزا في أنشطة الفرد ومترجما إلى أنماط سلوكية . لا تعني الشخصية الحديثة الاستلاب ، أو الاستغراب ، فالمحافظة على الخصائص الثقافية الخاصة جانب مهم في بناء الشخصية الحديثة .

قد تبدو الصورة السابق وصفها تناسب الشخصية الحديثة المثالية ، أو الشخصية الحديثة الموجودة في بعض المجتمعات . وقد تقترب الصورة السائدة للشخصية الحديثة في المجتمع الليبي بصفة خاصة والعربي بصفة عامة مما سميناه بالصورة المثالية وقد تبتعد عنها . فظروف مسيرة تحديث هذا المجتمع انعكست على صورة شخصية الفرد فيه . فالدولة التي تحملت العبء الأكبر في هذه المسيرة ، استوردت في معظم الأحوال الأفكار والآراء والتصميمات ، إلى جانب الخبرة العملية والتقانة . إلا أنها حرصت باستمرار على المحافظة على تأكيد الكثير من خصائص الثقافة التقليدية المحلية والعربية . لذلك يتوقع أن تتضمن الشخصية الحديثة ، صفات ذات صبغة عالمية ، وأخرى قومية ، وثالثة وطنية

أو محلية . كما يتوقع أن تتضمن صفات تتعلق بطبيعة الدور الذي لعبته الدولة حتى الآن في تغيير المجتمع . وهو دور قامت فيه الدولة بدور الأب الراعي ، الذي يحرص على توفير كل شيء لأبنائه ، بما في ذلك ما يتعلق بأنشطة التفكير للمستقبل . وعليه صار الفرد العادي يأخذ بأكثر مما يعطي ، ويستهلك بأكثر مما ينتج ، ويتبع بأكثر مما يقود ، ويوافق بأكثر مما يعارض .

يرى هشام شرابى بأن ما جرى في المجتمع العربي من تحديث للبيئة ، لم يؤد إلى الحداثة أو التحديث على مستوى الشخصية ، لأن الرعاية الأبوية ، تقود إلى ما يسميه بالنظام الأبوي ، وأن هذا النظام يصلح فقط لمرحلة ما قبل الحداثة .

ويصف حالة المجتمع العربي المعاصر فيقول : " أما بالنسبة إلى المجتمع الأبوي المعاصر ، ففي حين أنه لم يتوصل إلى تحقيق الحداثة بمعناها الأصيل فهو ليس تقليديا بكل معنى الكلمة ، انه يعيش في ظل خطابين ... فهو مجتمع متضارب تحكمه التناقضات على صعيد الفكر كما على صعيد الممارسة والحياة اليومية . فهو مثلا ، في حين يحلم بالوحدة يمارس التفتت والتشرذم ، وفي حين يسن القوانين والدساتير المثالية لا يتعاطى إلا القمع والإكراه ... وفي هذا المجتمع ، تتجسد السلطة في الإرادة الفردية لا في المؤسسات أو القوانين أو العلاقات الموضوعية (شرابي ، : 1990

93) . لا نختلف مع هشام شرابي في الكثير من تحليلاته لخصائص المجتمع العربي ، وللشخصية العربية . لكننا نرى أن الشخصية ، بغض النظر عن تصنيفاتها بالنسبة لسلم الحداثة ، يمكن أن تجمع بين خصائص متناقضة . كما أن ما يمكن أن يطلق عليه بخاصية من خصائص الحداثة ، ليست نقطة ثابتة ، وإنما هي كمية يمثلها خط مستقيم . ويمكن حساب درجة الفرد بتحديد موقعه على مثل هذا المستقيم ، وبنفس الكيفية يمكن حساب درجة الشخصية التي تمثل المجتمع .

فما الذي حدث يا ترى في حالة المجتمع الليبي ؟ نذكر بالفرض القائل بان التحديث على مستوى المحيط المادي والذي يمثل فيه التعليم العالي قلب الرحى ، يقود في النهاية إلى الحداثة . ونذكر بأن الأرقام التي ترصد التطور الكمي في التعليم تؤكد على أن هذا المجتمع قطع شوطا كبيرا وصار من حيث النسب المئوية في مصاف بلدان المجموعة الأولى على مستوى أقطار العالم (برنامج الأمم المتحدة ب ، 2002 : 231) .

لكن هل حدثت حداثة ؟ للإجابة عن هذا السؤال ، ولاختبار الفرض الرئيسي في هذه الورقة لابد من فحص بيانات في عدد من المجالات ذات العلاقة . ولغرض الورقة الحالية سوف نستعرض بيانات في مجال واحد فقط . نقول بأن العمل قد يكون أهم

المجالات التي يمكن التفكير فيها . ويفترض وجود علاقة موجبة وقوية بين التعليم والعمل خصوصا في مجتمع صغير بحجم سكانه وذو دخل عالي نسبيا .

لقد كان على رأس أولويات الدولية الحديثة فتح الباب أمام جميع الليبيين ذكورا وإناثا من بين الراغبين في العمل .

بل تولت مكاتب تنسيق رسمية تنسيب جميع الخريجين من المعاهد ومن الجامعات إلى مواقع العمل فور تخرجهم في مختلف أجهزة القطاع العام . ونظرا للخلل الكمي والكيفي للقوى العاملة المحلية فتح الباب على مصراعيه أمام الاستعانة بالعمالة غير الليبية والتي ارتفعت معدلاتها بسرعة حتى قاربت نسبتها الخمسين في المائة من قوة العمل .

إلا أن سياسة الاستخدام هذه لم تخل من السلبيات ، فقد أدى أسلوب توظيف ومعاملة العمالة الوطنية إلى أن ينظر الموظف إلى الوظيفة كحق من حقوقه الأساسية ، وأن الاستمرار في الوظيفة لا شأن له بالإنتاجية ولا بالتفوق وجودة الأداء . فانتشرت بين العاملين في القطاع العام أنماط سلوكية لا تتناسب ومتطلبات العمل في العصر الحديث مثل التسيب واللامبالاة ، والإهمال والاهتمام بالمصالح الشخصية . كما ساهمت سياسة فتح الباب على مصراعيه أمام العمالة الوافدة في حرمان عدد كبير من

الليبيين من اكتساب الخبرة الفنية التي يمكن الحصول عليها بمزاولة المهنة . فمثلا أنجزت جميع المشروعات الإنشائية الضخمة بسواعد غير ليبية . بحيث أصبحت حتى بعض الأعمال الفنية المتواضعة مثل المتعلقة بتصليح السيارات وما شابهها تكاد تكون حكرا على العمالة الوافدة .

ثم جاء في بيانات تعداد السكان للعام 1995 أن (11٪) من مجموع السكان الذين بلغوا سن 15سنة فأكثر لا يعمل اقتصاديا . ينظر البعض إلى هذه النسبة كمعدل للبطالة بين المواطنين في المجتمع ، وهذا معدل مرتفع في بلد نفطي لا يزال يوظف آلاف الأيدي العاملة غير الليبية . لكن هذا الرقم لا يمكن أن يعكس معدل البطالة ، حيث يدخل ضمن هذه الفئة العمرية أفراد لا يتوقع أن يكونوا ضمن قوة العمل مثل طلاب الثانويات والكليات الجامعية وما في حكمهما . إلا أن هذا لا يعني أن معدل البطالة سيكون أصغر من هذه النسبة ، بل على العكس توجد مؤشرات على أن معدل البطالة يمكن أن يرتفع عن هذه النسبة . فنسبة عالية من المتخصصين في بعض مجالات المعرفة في المعاهد والكليات الجامعية لا يجدون أعمالا تناسب تخصصاتهم العلمية وذلك لأن سوق العمل لا توجد به أماكن شاغرة . والمجالات التي يتردد ذكرها تشمل العلوم السياسية ، والاقتصاد ، والخدمة الاجتماعية

والمكتبات والآثار ، واللغات باستثناء الإنجليزية والفرنسية ، وخريجي المعاهد الزراعية العليا والمتوسطة ومعاهد الهندسة التطبيقية ، والعلوم الإدارية والمالية المتوسطة ، الخ .. ولكن تقدير نسبة البطالة في المجتمع الليبي ليس بالأمر الهين ، فبيانات ضرورية كثيرة لا تتوفر بسهولة . كما أن معدل البطالة سيختلف باختلاف الفئات والجماعات الاجتماعية . ويبدو أن المعدل سيكون عاليا بين بعض فئات الشباب بصفة عامة ، وسيرتفع المعدل أكثر بين فئات المهمشين من الجنسين .

ويمكن القول بأن المجتمع الليبي عرف أخيرا بطالة الشباب المتعلم ، وصار واضحا للعيان وجود أفراد يحملون مؤهلات جامعية ويبحثون عن عمل .

وتوضح بيانات دراسة أمبيريقة إلى أن حوالي نصف أسر العينة لديها أبناء لم يلتحقوا بسوق العمل . ولبعض الأسر عدد كبير من الأبناء العاطلين . أحد هذه الأسر بها ثمانية أبناء ذكور لم يتجاوز أحدهم مرحلة التعليم الإعدادي . تبين أن أصغرهم وصل إلى سن (17) . وأن جميعهم عند القيام بالدراسة كان عاطلا لا بل لم يكن لأحدهم في يوم من الأيام موقع عمل ثابت (التير ، 1999 : 69) .

كما أوضحت إحدى أحدث الإحصائيات في هذا الشأن بأن

عدد المسجلين في مكاتب الاستخدام في العام 1996 بلغ حوالي (48000) شخصا (التقرير السنوي للهيئة العامة للقوى العاملة 1996 : 10 - 12) . ولا يمثل هذا الرقم جميع غير العاملين لأن بعض هؤلاء لا يسجل اسمه في مكاتب الاستخدام .

جانب آخر يساهم في رسم الصورة التي نحاول رسمها تتعلق بتداخل دوائر الولاءات . فقد يحصل المنتمون إلى القبيلة على الأولوية ، بغض النظر عن المؤهل والخبرة وطبيعة مكان الشغل الشاغر . وقد جاء في تقرير للهيئة العامة للقوى العاملة " يلاحظ من خلال عينات أخذت لغرض الدراسة خلال الفترة الماضية أن كثيرا من الشركات العامة الوطنية تقوم بتشغيل العناصر الوطنية ذات صلة القرابة أو من نفس القبيلة التي ينتمي إليها المسؤولون عن إدارة الشركة وقد بلغ الأمر في إحدى الشركات يبلغ عدد موظفيها حوالي 368 موظفا منهم 245 من القبيلة أو عشيرة أمين لجنتها " (تقرير الهيئة العامة للقوى العاملة ، 1997 : 8) .

يعني هذا أن أمين لجنة إدارة الشركة أو مديرها جعل الوظائف في هذه الشركة العامة حكرا على أبناء قبيلته بحيث بلغت نسبتهم 70 ٪ من مجموع جميع العاملين . وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست حالة شاذة يمكن أن تهمل ويتغاضى عنها ، بل أصبحت

ظاهرة واضحة . وفي أحيان كثيرة عندما يتولى شخص جديد مسؤولية إدارة مرفق عام فإن أول إنجازاته هي التخلص من بعض الموظفين القدماء ، واستبدالهم بطاقم جديد ، يدين بالولاء العائلي أو القبلي للرئيس الجديد .

ما ذكرناه لا يؤيد الفرض الذي قدمناه . بالطبع قد لا يكون الفرض صحيحا أو أن القدر الذي أنجز في مجال التنمية والتحديث لا يكفي بعد إلى الوصول إلى مستوى الحداثة ، أو أن هناك متغيرا متداخلا كان لابد من وجوده ليصل المجتمع إلى مستوى الحداثة . بمعنى أن التعليم متغير مستقل مهم ولكن ليحدث المتغير التابع لابد من وجود متغير في الوسط أو متداخل لكي يحدث المتغير التابع . وإذا سلمنا بهذا ، نبحث عن هذا المتغير الغائب . بالطبع يمكن التفكير في عدد كبير من المتغيرات ، ولكن سنحصر نقاشنا في هذه الورقة في تلك المتغيرات التي كانت حاضرة في التجربة الغربية وغائبة في تجربة التحديث العربية وفي تجارب الكثيرين من بلدان العالم الثالث . وهنا يبرز إحداها قد يكون أهمها ونعني به المجتمع المدني . فقضية دور المجتمع المدني الحاضر في مسيرة التحديث في الغرب والغائب في تجربة معظم بلدان العالم الثالث لها انعكاسات هامة تسببت في بروز تباين واضح بين نموذجي التحديث . إذ نعتقد بأن بناء المجتمع المدني

القوي ، وإتاحة الفرصة أمامه للعمل بنشاط من بين أهم العوامل التي تتسبب في اكتساب الشخصية الغربية الحديثة بعض أهم خصائصها والتي يسعى البعض لأن تكون ضمن صفات النموذج المثالي للشخصية الحديثة أينما وجدت . ونعني بصورة خاصة : حب التعبير عن الرأي الخاص والاعتداد به ، والاعتماد على النفس و الافتخار بالجهد الفردي ، وحب التنافس للتفوق وللإتقان ، والتخطيط في كل المجالات مهما صغرت ، والعمل بجدية للوصول إلى الأهداف الشخصية . لاشك أن مثل هذه الصفات تؤدي في النهاية إلى تكوين عادات وأنماط سلوك من شأنها أن تجعل من الفرد شخصا منتجا وفاعلا ومستقلا ومساهما في إنتاج الحدث . ونزعم في نفس الوقت أنه كلما ارتفعت درجة تدخل ورعاية الدولة ، تشكل مجتمع من الأفراد يسمعون بأكثر مما يتكلمون ، ويطيعون بأكثر مما يعارضون ، ويتبعون بأكثر مما هم يقودون ، ويستهلكون بأكثر مما ينتجون ، وينقادون بأكثر مما يقودون ، ومستخدمون بأكثر مما هم مبدعون ، ومنفذون للقرارات بأكثر مما هم صانعون . وتنخفض درجة أهمية التعليم بصفة عامة والعالي بصفة خاصة لأن يكون على علاقة مباشرة وقوية ببناء الشخصية الحديثة ، التي لابد من تواجدها لحدوث تنمية وتحديث يناسبان خصائص العصر الحاضر .

جدول رقم (1)

تطور أعداد الطلبة الليبيين في جميع مراحل التعليم خلال سنوات مختلفة بالآلاف والنسبة المئوية للإناث

السنة	عدد الطلبة	% الإناث
1876 / 77	0.06	-
1911 / 12	0.1	-
21 / 22	0.6	-
30 / 31	4.4	-
38 / 39	6.9	-
43 / 44	6.7	0.5
48 / 49	25.1	1.2
50 / 51	32.8	11
55 / 56	70.1	16
60 / 61	136.4	18
65 / 66	227.5	26
70 / 71	407.4	34
75 / 76	743.5	43
80 / 81	973.8	44
85 / 86	1224.3	46
90 / 91	1492.4	48
95 / 96	1603.3	48
99 / 00	1752.2	49

المصدر : (التير ، 1992 . 287 : 291، نشرة المركز الوطني للبحوث التعليمية والتربوية 2000)

جدول رقم (2)
تطور بعض المؤشرات المتعلقة بمسيرة التنمية

السنة	نصيب الفرد من الطاقة / كيلوات	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولد حي	خطوط الهاتف لكل 1000 من السكان
1959	35	7250	290	7
1964	60	4755	-	11
1969	130	2611	87	-
1974	260	1100	69	15
1980	1600	960	56	24
1995	3300	715	30	59

المصدر : / التير ، 1992 293 : ، 298، 301 المسح العربي لصحة الأم والطفل 1997 : 42

جدول رقم (3)
تطور عوائد النفط والميزانية العامة ومقادير ميزانيات التنمية / مليون دينار

السنة	عوائد النفط	الميزانية العامة	مصروفات التحول	خطة التنمية للسنوات	الميزانية
1955/54	0.05	9		1961/56	42
1958/57	0.07	17		1968/63	336
1962/61	2	35		1975/73	1965
1966/65	35	79		1980/76	7270
1970/69	409	115		1985/81	18500
73	674	190		1990/86	10955
77	2681	583		1995/91	12800
80	6826			1996/94	6216
85	1846	1182	1523		
1990/89	1182	1170	761	1995	312**
1993/92	1267	1534	540	1996	794**
1997	3455	2835	943	1997	
1998	3633	3302	1133	1998	
1999				1999	794**

لمصدر : (التير ، 291 . 287 : 1992، نشرة المركز الوطني للبحوث التعليمية والتربيية (2000

* الارقام مقربة

** المصروفات الفعلية .

ثبت المصادر

● أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي ، تقرير حول تطور التعليم في الجماهيرية العظمى ، . 1996

● برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أ) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، عمان : أيقونات للخدمات المطبعية ، . 2002

● برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ب) ، تقرير التنمية البشرية لعام 2002، نيويورك : منشورات جامعة أكسفورد ، . 2002

● البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، التنمية الاقتصادية في ليبيا ، واشنطن : منشورات الأمم المتحدة . 1960

● التير ، مصطفى عمر ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي : مواءمة بين القديم والجديد ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، . 1992

● اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل 1997

● شرابي . هشام ، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، . 1990

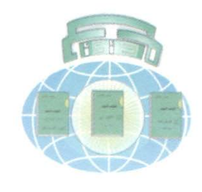
● الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، . 1995

● الهيئة العامة للقوى العاملة ، تقرير غير منشور ، . 1997

الاستاذ الدكتور مصطفى عمر التير

من مواليد سنة 1937 بمدينة سرت بالجماهرية العظمى تحصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ميسوتا بأمريكا سنة 1971.

إضافة إلى عمله كأستاذ بالجامعات الليبية، عمل الأستاذ الدكتور مصطفى عمر التير مديرا لبرنامج الدراسات الاجتماعية بمعهد الإنماء العربي من سنة 1978 إلى غاية سنة 1980، وأستاذا زائرا بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس بأمريكا أعوام 1978، 1979، 1980 و 1997. كما عمل باحثا زائرا بمركز دراسات التحضر بجامعة بتسبرج من سنة 1980 وإلى غاية سنة 1981، وأستاذا زائرا بجامعة بوتا بأمريكا عام 1980. كما تقلد منصب عضو باللجنة الاستشارية بالهيئة القومية الليبية للبحث العلمي من سنة 1987 وحتى 1998.



المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر

هاتف: 3403345 - 3611 340 (21 00218)

www.greenbookstudies.com

info@greenbookstudies.net